الرئيس في خطابه بمناسبة العيد الوطني السادس عشر:

16عاماً من عمر الوحدة فترة قصيرة بحسابات الزمن، كبيرة في حسابات التاريخ

يحتفل شعبنا هذا اليوم بحلول العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية التي ارتبط ميلادها بتحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ .

وبهذه المناسبة المجيدة وجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مساء أمس خطاباً سياسياً عبر الإذاعة والتلفزيون دعا فيه جميع أبناء الوطن وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى التنافس الشريف فيما بينها من خلال البرامج لنيل ثقة الجماهير عبر صناديق الاقتراع ودعا اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الاضطلاع بمسئوليتها في متابعة كافة الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية طبقاً لنصوص الدستور والقانون، مؤكدا أن ذلك هو السبيل الأوحد لتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، مجددا الدعوة لكل فعاليات المجتمع المدني للمشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية.. إلى جانب الرقابة الدولية للتأكد من سلامة سير الانتخابات ونزاهتها.

وقال فخامة رئيس الجمهورية إن هناك رؤية لتحقيق المزيد من التطوير للسلطات التشريعية والشوروية والتنفيذية والقضائية، بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في صنع القرار ومن أجل ذلك سيتم توسيع صلاحيات مجلس الشورى.. ليكون غرفة ثانية للسلطة التشريعية، والعمل على تحديث أجهزة القضاء وتعزيز دورها لخدمة العدالة وأضاف فخامة رئيس الجمهورية انه تم إنجاز الكثير من الخطوات الهادفة إلى زيادة مشاركة الفاعلة للمرأة في العمل السياسي والحياة العامة والبناء التنموي وإفساح المجال أمامها في شغل المناصب القيادية في الدولة.. بما في ذلك عضويتها في مجالس النواب والوزراء والشورى وغيرها بالإضافة إلى تعزيز حرية الصحافة والإعلام و تطوير قانون الصحافة والمطبوعات وتحسين أوضاع الصحافيين مؤكدا على أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني في إثراء الواقع الديمقراطي، مشيرا إلى انه ونظراً للنجاحات الملموسة التي حققتها المجالس المحلية خلال الفترة الماضية فانه سوف يتم منحها المزيد من صلاحيات السلطة المركزية في المجال الخدمي في الوحدات الإدارية متطلعا إلى خروج المؤتمر الرابع للمجالس المحلية الذي سينعقد في شهر يونيو القادم بنتائج إيجابية تعزز من دور السلطة المحلية في الفترة المقبلة.

وتطرق فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى النجاحات الكبيرة في الجانب الاقتصادي والإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تحقيق اندماج أكبر لاقتصاد الوطني في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير أداء البنوك.. وإنشاء السوق المالية.. وإصدار قانون مكافحة الفساد.. وتعديل قانون المناقصات والمشتريات.. وإنشاء جهاز مستقل دي بصلاحيات واسعة يتولى شؤون المناقصات من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، لتحقيق المزيد من الشفافية في هذا المجال والحفاظ على المال العام بالإضافة إلى ما تم انجازه في مجال الإصلاح الإداري حيث تم إقرار قانون الأجور والمرتبات لتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري، وتم إدخال منظومة جديدة في الخدمة المدنية، من أجل تطوير قاعدة البيانات والمعلومات.. وإنهاء الازدواج الوظيفي.. ورفع مستوى الانضباط الإداري.

وأكد فخامته أنه سيتم توسيع صلاحيات مجلس الشورى وإفساح المجال أمام المرأة لشغل المناصب القيادية في الدولة.. بما في ذلك عضويتها في مجالس النواب والوزراء والشورى.

ووجه رئيس الجمهورية الحكومة الاهتمام بإيجاد المشاريع التي تكفل الحد من البطالة واستيعاب أكبر قدر من الأيدي العاملة، من خلال تنفيذ مشاريع الطرق الإستراتيجية، وإنشاء المشاريع الزراعية، وتوزيع الأراضي على الشباب لاستصلاحها، ومنح المواطنين القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل،منوها إلى انه تم رصد مبلغ (٢٠) مليار ريال في بنك التنمية والزراعة والإسكان لتحقيق هذه الغاية، مشدداً على ضرورة ايلا الاهتمام بإيجاد المشاريع التي تكفل الحد من البطالة واستيعاب أكبر قدر من الأيدي العاملة، من خلال تنفيذ مشاريع الطرق الإستراتيجية، وإنشاء المشاريع الزراعية، وتوزيع الأراضي على الشباب لاستصلاحها، ومنح المواطنين القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل،منوها إلى انه تم رصد مبلغ (٢٠) مليار ريال في بنك التنمية والزراعة والإسكان لتحقيق هذه الغاية.

وجدد فخامته التاكيد على أن بلادنا حققت نجاحات ملموسة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز شراكتها مع المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تلك النتائج الايجابية التي تحققت من خلال الحوار الفكري المستنير الذي أجراه عدد من أصحاب الفضيلة العلماء والمفكرين المعتدلين مع المغرر بهم الذين لم يثبت تورطهم في أعمال العنف، حيث تم الإفراج عنهم بعد إعادتهم إلى جادة الصواب.. وإزالة المفاهيم الخاطئة التي تم تعبئتهم بها، وبحيث يكونوا مواطنين صالحين ملتزمين بالدستور والقانون.

وتحدث فخامة رئيس الجمهورية عن الاحتفال بالعيد الوطني في هذا العام بمدينة الحديدة الذي يقترن بتدشين العديد من المشاريع والمنجزات التنموية موضحا انه سيتم افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد (٢٧٢٦) مشروعاً خدمياً وتنموياً وبتكلفة تبلغ أكثر من (٣٢١) مليار ريال.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

الأخوة المواطنون..

الأخوات المواطنات..

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم أينما كنتم في الداخل والخارج..

يا أبطال القوات المسلحة والأمن في كافة مواقع الشرف والبطولة والفداء..

يسعدني في هذه اللحظة المجيدة من تاريخ شعبنا، أن أزف إليكم أجمل التهاني والتبريكات.. بمناسبة العيد الوطني السادس عشر لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الوطن، التي كانت انجازاً تاريخياً، وطنياً وقومياً.. تحقق يوم الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م.. في زمن استثنائي كانت فيه الكثير من الشعوب والأوطان تشهد التمزق والانقسام.

واننا ونحن نحتفل بهذه المناسبة الوطنية الغالية، فإنما نحتفل بالمنجزات العظيمة والانتصارات الكبيرة.. التي تحققت في كافة المجالات بفضل الثورة والوحدة وكفاح وعطاءات شعبنا اليمني الواحد.

الأخوة المواطنون الأعزاء..

إن مرور ١٦ عاماً على قيام الجمهورية اليمنية، تعتبر فترة قصيرة بحسابات الزمن، لكنها عظيمة بحسابات التاريخ والانجاز، على الرغم من كل العواصف والتحديات التي واجهتها مسيرة الوطن خلال تلك السنوات.. ويحق لشعبنا أن يعتز بما حققه على طريق بناء دولته الحديثة ومؤسساتها الدستورية، وتطوير البناء الاقتصادي والتنموي، وفتح آفاق واسعة أمام مستقبل التنمية والاستثمار، بالإضافة إلى ما حققه الوطن من ريادة في مجال الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية وحرية الرأي والصحافة ومشاركة المرأة واحترام حقوق الإنسان.

وأن ما يبعث على الفخر أننا في الجمهورية اليمنية قد التزمنا منذ وقت مبكر بنهج الديمقراطية والإصلاحات الشاملة عن قناعة راسخة وإرادة وطنية حرة، إنطلاقاً من إيماننا بأن الإصلاحات تأتي من الداخل..

شعبنا سيخوض الانتخابات القادمة بنجاح وجدارة

وتستجيب لاحتياجات شعبنا الذي يزداد يقيناً يوماً بعد يوم بأهمية وجود الديمقراطية في حياته كخيار وطني لا تراجع عنه.. ووسيلة حضارية مثلى للبناء وصنع التقدم في الوطن.

وقد قطعت مسيرة الإصلاحات في بلادنا أشواطاً متقدمة وعلى مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والتشريعية والقضائية والمالية والإدارية والتعليمية وغيرها، وذلك في إطار ما تقتضيه المصلحة الوطنية، ففي الجانب السياسي، هناك رؤية لتحقيق المزيد من التطوير للسلطات التشريعية والشوروية والتنفيذية والقضائية، بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية.. وتوسيع المشاركة في صنع القرار، ومن أجل ذلك سيتم توسيع صلاحيات مجلس الشورى.. ليكون غرفة ثانية للسلطة التشريعية، والعمل على تحديث أجهزة القضاء وتعزيز دورها لخدمة العدالة، وقد تم مؤخراً تعديل قانون السلطة القضائية.. وبما يكفل إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى.

وفي مجال تعزيز حرية الصحافة والإعلام فإننا نعمل على تطوير قانون الصحافة والمطبوعات.. وتحسين أوضاع الصحافيين.

ونؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني في إثراء الواقع الديمقراطي.

أما على صعيد المرأة، فقد تم إنجاز الكثير من الخطوات الهادفة إلى زيادة مشاركتها الفاعلة في العمل السياسي والحياة العامة والبناء التنموي وإفساح المجال أمامها في شغل المناصب القيادية في الدولة.. بما في ذلك عضويتها في مجالس النواب والوزراء والشورى وغيرها.

وبالنسبة للمجالس المحلية، فقد عملنا ولا زلنا نعمل على تعزيز دورها في إدارة الشؤون المحلية.. وتوفير الخدمات للمواطنين.. وتسهيل معاملاتهم، تجسيداً لمبدأ اللامركزية المالية والإدارية، ونظراً للنجاحات الملموسة التي حققتها المجالس المحلية خلال الفترة الماضية فانه سوف يتم منحها المزيد من صلاحيات السلطة المركزية في المجال الخدمي في الوحدات الإدارية.

ونتطلع بأن يخرج المؤتمر الرابع للمجالس المحلية الذي سينعقد في شهر يونيو القادم بنتائج إيجابية تعزز من دور السلطة المحلية في الفترة المقبلة.

أما على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، فقد تحققت نجاحات كبيرة لتصحيح الإختلالات في الجانب الاقتصادي والدفع به نحو ترجمة الغايات المنشودة، ولما فيه تقدم الوطن وإزدهاره.. وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال البرامج والخطط التنموية، كما بدأ العمل بالخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) التي تم دمجها بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وصدرت عدد من القوانين الخاصة بتخفيض الضرائب والجمارك، وقوانين التجارة والشركات، من أجل تحقيق اندماج أكبر لاقتصادنا الوطني في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، كما تم تطوير قانون الاستثمار.. وإيجاد صيغة جديدة لدمج إدارة المناطق الحرة مع هيئة الاستثمار..

وإنشاء هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين، كما صدر القانون المالي.. واتخذت الإجراءات الكفيلة بتطوير أداء البنوك.. وإنشاء السوق المالية.. وإصدار قانون مكافحة الفساد.. وتعديل قانون المناقصات والمشتريات.. وإنشاء جهاز مستقل بصلاحيات واسعة يتولى شؤون المناقصات من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، لتحقيق المزيد من الشفافية في هذا المجال والحفاظ على المال العام.

بالإضافة إلى ما تم انجازه في مجال الإصلاح الإداري حيث تم إقرار قانون الأجور والمرتبات لتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري، وتم إدخال منظومة جديدة في الخدمة المدنية، من أجل تطوير قاعدة البيانات والمعلومات.. وإنهاء الازدواج الوظيفي.. ورفع مستوى الانضباط الإداري.

يا أبناء شعبنا اليمني الكريم..

إن مهام البناء وتحدياته ليست سهلة، والوطن ما زال لديه الكثير من الهموم وفي الطليعة الهم التنموي، الذي ينبغي أن تحشد من أجله كل الطاقات والجهود لتحقيق أهداف النهوض الاقتصادي.. وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، ولا يستطيع أحد أن ينكر ما تحقق بفضل تلك الجهود المتفانية.. سواء في عملية بناء مؤسسات الدولة.. أو إعلاء سيادة النظام والقانون.. وتحقيق العدل والتكافل الاجتماعي.. والاهتمام بالإنسان ومستوى معيشته وتعليمه وصحته، أو في مجال التنمية سواء في مجال التعليم والطرقات والكهرباء والمياه والصحة والاتصالات والسدود وغيرها، أو الرعاية الاجتماعية.

ونوجه الحكومة الاهتمام بإيجاد المشاريع التي تكفل الحد من البطالة واستيعاب أكبر قدر من الأيدي العاملة، من خلال تنفيذ مشاريع الطرق الإستراتيجية، وإنشاء المشاريع الزراعية، وتوزيع الأراضي على الشباب لاستصلاحها، ومنح المواطنين القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل، وقد تم رصد مبلغ (٢٠) مليار ريال في بنك التنمية والزراعة والإسكان لتحقيق هذه الغاية.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي لا نرى فيه عاطلاً عن العمل في بلادنا.. بالإضافة إلى الاهتمام بالشباب والتنمية البشرية، والتوسع في إنشاء المزيد من المعاهد الفنية والمهنية.. وتجهيزها بالمعدات والكادر البشري وبما من شأنه توفير الكوادر الفنية والمتخصصة التي يحتاجها سوق العمل.. وتخدم أهداف التنمية.

كما يجب إعداد الدراسات لمعالجة مشكلة انخفاض مخزون المياه في بعض المناطق، وبهذا الصدد فإننا نوجه بإنشاء شركة مساهمة لإقامة محطة لتحلية مياه البحر في المخاء.. لتلبية احتياجات مدينة تعز وضواحيها، ويجري حالياً البحث مع الأصدقاء اليابانيين لتنفيذ مشروع مستقبلي لتحلية المياه من البحر الأحمر لتغذية العاصمة صنعاء وضواحيها بالمياه.

الأخوة المواطنون..

إن بلادنا تتهيأ وخلال الأشهر القليلة القادمة لخوض الانتخابات الرئاسية والمحلية التي يجري الاستعداد لها؛ من أجل إجرائها في مناخات ديمقراطية نزيهة وآمنه وبشفافية كاملة، واثقين من أن شعبنا سوف يخوض هذا الاستحقاق الديمقراطي الكبير بنجاح وجدارة.. كما خاضه في المرات الماضية.

وإنها لمناسبة ندعو فيها الجميع في الوطن.. وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى التنافس الشريف فيما بينها من خلال البرامج لنيل ثقة الجماهير عبر صناديق الاقتراع.. والتي تظل هي السبيل الأوحد لتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، وعلى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الاضطلاع بمسئوليتها في متابعة كافة الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية طبقاً لنصوص الدستور والقانون.

منظمات المجتمع المدني مدعوة إلى مراقبة الانتخابات إلى جانب الرقابة الدولية

وبهذه المناسبة نجدد الدعوة لكل فعاليات المجتمع المدني للمشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية.. إلى جانب الرقابة الدولية للتأكد من سلامة سير الانتخابات ونزاهتها.

يا أبناء شعبنا الأبي..

إن احتفالنا بالعيد الوطني في هذا العام بمدينة الحديدة يقترن بتدشين العديد من المشاريع والمنجزات التنموية، حيث سيتم افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد (٢٧٢٦) مشروعاً خدمياً وتنموياً وبتكلفة تبلغ أكثر من (٣٢١) مليار ريال، فشعبنا بحاجة إلى لغة الانجاز التي يعتمد عليها للنهوض بواقعه، وحان الوقت أن يشمر الجميع في الوطن عن سواعد العمل والإنتاج والتفرغ لمعركة التنمية الاقتصادية، باعتبارها معركة الوطن الأولى، التي ينبغي أن يخوضها الجميع بحماس واقتدار، فالمستقبل بحمد الله واعد بالخير الوفير، خاصة في ظل نعمة الأمن والاستقرار.. ووجود المزيد من الاكتشافات النفطية التي سيتم الإعلان عنها قريباً، بالإضافة إلى البدء في تصدير الغاز المسال من ميناء بلحاف عام ٢٠٠٨م بإذن الله.. والذي سيسهم في رفد الاقتصاد الوطني.

الأخوة المواطنون..

يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية..

إن كل نجاح يتحقق على صعيد البناء الداخلي يتكامل مع العمل السياسي الخارجي، لتعزيز وتطوير علاقات اليمن وشراكتها مع الآخرين على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، ونحن نشعر بالارتياح لما حققته سياسة بلادنا الخارجية خلال الفترات الماضية من نجاحات ملموسة لتوطيد علاقات اليمن مع أشقائها وأصدقائها.. وتعزيز مكانتها ودورها على مختلف الأصعدة: الاقليمية والقومية والدولية، ومنها ما تحقق من نتائج خلال الزيارات التي قمنا بها في العام الماضي إلى كل من: كوريا الجنوبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، ومؤخراً إلى الصين، والباكستان، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من القمم العربية والإسلامية والإقليمية.

ولقد وضعت اليمن في أولويات تحركاتها السياسية القضايا التنموية والاقتصادية.. وجذب الاستثمارات.. وإيجاد التمويلات المالية للمشاريع الخدمية والإنمائية، وتحققت نتائج ايجابية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بمواقف اليمن من القضايا العربية والإسلامية والدولية، فإننا سنظل متمسكين بالثوابت الوطنية وبالحقوق العربية والإسلامية، حيث أثمرت جهود بلادنا بصورة ايجابية في تعزيز دور الجامعة العربية.. وانتظام انعقاد القمم العربية.. والإسهام في تطوير العمل العربي والإسلامي المشترك.

وإنها لمناسبة نجدد فيها دعوتنا لإقامة اتحاد عربي مستفيدين من كافة التجارب القائمة في التكتلات الإقليمية والدولية وبما يعزز قدرة الأمة على مواجهة التحديات ويترجم التطلعات القومية في صنع مستقبل عربي أفضل.

كما أن بلادنا قد حققت نجاحات ملموسة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز شراكتها مع المجتمع الدولي، وفي هذا الجانب قامت بمحاكمة عدد من عناصر تنظيم القاعدة الذين تم إلقاء القبض عليهم، وتم مؤخراً الإفراج عن عدد منهم تنفيذاً لأحكام القضاء.. بعد أن قضوا فترة العقوبة المحكوم بها عليهم، بالإضافة إلى تلك النتائج الايجابية التي تحققت من خلال الحوار الفكري المستنير الذي أجراه عدد من أصحاب الفضيلة العلماء والمفكرين المعتدلين مع المغرر بهم الذين لم يثبت تورطهم في أعمال العنف، حيث تم الإفراج عنهم بعد إعادتهم إلى جادة الصواب.. وإزالة المفاهيم الخاطئة التي تم تعبئتهم بها، وبحيث يكونوا مواطنين صالحين ملتزمين بالدستور والقانون.

وإننا - أيها الأخوة - ونحن نتابع التطورات المحزنة في فلسطين المحتلة، فإننا نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وندعو المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديمقراطي ورفع الحصار المفروض عليه، مؤكدين على ضرورة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام.. وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛ من أجل إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في العراق الشقيق فإننا نجدد دعوتنا إلى جميع أبناء الشعب العراقي الشقيق، للعمل من أجل تعزيز وحدتهم الوطنية.. والمشاركة في صياغة مستقبل أفضل في ظل عراق ديمقراطي موحد، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي للعراق.. حتى يعود عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي.. وخدمة قضايا أمته.

وإذا كنا نشعر بالارتياح لتلك الجهود التي بذلتها بلادنا من أجل تحقيق الوفاق الصومالي حتى يتفرغ الجميع لبناء مؤسسات الدولة الصومالية.. وإعادة أعمار هذا البلد الشقيق، فإننا نعبر عن الأسف للإحداث الأخيرة التي شهدتها العاصمة مقديشو، ونناشد كافة الأطراف اللجوء للحوار والتفاهم، وسنظل ندعم كل الجهود المبذولة من اجل إحلال الأمن والاستقرار والسلام في الصومال، ونكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية الوفاء بالتزاماتها في تقديم العون للحكومة الصومالية.. لكي تضطلع بمهامها وواجباتها لخدمة الشعب الصومالي وترجمة تطلعاته.

كما نؤكد مجدداً دعمنا ووقوفنا إلى جانب السودان الشقيق من أجل إحلال السلام في دارفور، وندعو المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة السودانية المبذولة في هذا المجال بعيداً عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للسودان أو الإضرار بسيادته ووحدته.

القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية ستظل رمزاً للوحدة وحارساً لمنجزات الوطن وسيادته

المجتمع الدولي مطالب برفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني

الأخوة المواطنون..

يا أبناء القوات المسلحة والأمن..

إن الوحدة المباركة وجدت لتبقى راسخة رسوخ الجبال، يصونها الشعب وقواته المسلحة والأمن، بعد أن عمدها بالدماء الزكية والتضحيات الغالية.. وهي إنجاز الشعب كله دون استثناء، ولا تستطيع أي قوة في الأرض أو أي شخص أو أشخاص ممن فقدوا مصالحهم غير المشروعة النيل من وحدة الوطن ونهجه الديمقراطي الذي ترسخ بعطاءات وتضحيات كل اليمنيين الأحرار الأوفياء.. وفي طليعتهم أبناء القوات المسلحة والأمن، هذه المؤسسة الوطنية الكبرى التي ستظل رمزاً للوحدة الوطنية.. والحارس الأمين لمنجزات الوطن وسيادته وأمنه واستقراره.. والعين الساهرة على مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

وبهذه المناسبة الغالية نتقدم بالتحية والتقدير إلى كل المقاتلين الأبطال في قواتنا المسلحة والأمن على كل ما يبذلونه في سبيل الوطن وثورته ووحدته وأمنه واستقراره، مؤكدين بأنهم سيظلون محل الرعاية والاهتمام وفاء لتضحياتهم وعطاءاتهم، وسنظل نبذل الجهود في مسيرة البناء والتحديث للمؤسسة الدفاعية والأمنية.. ورفدها بكل الإمكانات والتجهيزات الحديثة والمتطورة، وبما يعزز قدرتها للقيام بواجباتها بكل كفاءة واقتدار وفي مختلف الظروف.

مرة أخرى نكرر لكم جميعاً التهاني والتبريكات..

سائلين الله أن يتغمد شهداء الوطن الأبرار بالرحمة والغفران.

وان يسدد خطى الجميع بالتوفيق والنجاح..

وكل عام وأنتم بخير..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مهام البناء وتحدياته ليست سهلة، والحكومة معنية بإيجاد مشاريع تُسهِم في الحد من البطالة وتحسين معيشة الشعب